

Distr.: General  
12 July 2005  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٢٢٥ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بشأن نظر المجلس في البند المعنون "صون السلم والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية: التحديات والدروس المستفادة والسبيل إلى المستقبل".

"يؤكد المجلس من جديد المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ويضع نصب عينيه مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين.

"ويساور مجلس الأمن قلق عميق إزاء الآثار الإنسانية والسياسية والاقتصادية المدمرة المترتبة على الصراعات المسلحة؛ ويشدد على الضرورة السياسية والمعنوية العليا المتمثلة في منع نشوب الصراعات المسلحة ومنع تصعيدها، وعلى ما يتحقق بفضل ذلك من فوائد للسلم والتنمية والعلاقات الودية ما بين الدول كافة.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية المساعدة في منع نشوب الصراعات في المستقبل من خلال معالجة أسبابها الجذرية بطريقة مشروعة وعادلة.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد ما يُعلِّقُه على إقامة العدل وسيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراعات وعودتهما على جناح السرعة إلى هذه المجتمعات من أهمية في تحقيق المصالحة الوطنية، وتوطيد الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان. ويسلم المجلس بأن وضع حد للإفلات من العقاب له أهمية في اتفاقات السلام، ويمكن أن يسهم في الجهود المبذولة للتصالح مع الماضي بما انطوى عليه من انتهاكات، وتحقيق المصالحة الوطنية لمنع نشوب الصراعات في المستقبل. ويشير مجلس الأمن إلى أنه قد أكد مرارا على ما يقع على عاتق الدول من مسؤولية في وضع حد لإفلات الضالعين

في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، من العقاب وتقديمهم إلى العدالة.

”ويسلم مجلس الأمن كذلك بتزايد أهمية الجوانب المدنية لإدارة الصراعات في معالجة حالات الأزمات المعقدة وفي منع تكرار حدوث الصراعات، ويُقر بأهمية التعاون المدني - العسكري في إدارة الأزمات. وينبغي للمجلس لدى الموافقة على عملية تابعة للأمم المتحدة أن يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للشرطة العسكرية والمدنية في المساعدة على تحقيق الاستقرار في حالات الأزمات وصون الأمن. وفي الوقت ذاته، يسلم المجلس بما يمكن أن يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام والمستشارون المدنيون الذين يقدمون له المساعدة، من دور رئيسي في تنسيق المساعدة الإنسانية وإعادة إرساء دعائم النظام العام، وعمل المؤسسات العامة، وكذلك الإصلاح والإعمار وبناء السلام لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى كفالة تمويل كاف في الوقت المناسب لأولويات بناء السلام في كل مراحل عملية السلام، ويؤكد على الحاجة إلى استمرار الاستثمارات المالية في بناء السلام خلال فترة الإنعاش على المدنيين المتوسط والطويل. ويُقر المجلس بأهمية الشروع العاجل في أنشطة بناء السلام لتلبية الاحتياجات العاجلة، ويُشجع على بناء القدرات التي يمكن إدماجها سريعاً.

”ويحيط مجلس الأمن مع الاهتمام بالاقتراح المهم الذي قدمه الأمين العام من أجل إنشاء لجنة لبناء السلام، ويؤمن بالهدف المتمثل في تحسين قدرة الأمم المتحدة على التنسيق مع المانحين والبلدان المساهمة بقوات والقيام بأنشطة بناء السلام، خاصة منذ بداية عمليات حفظ السلام وحتى مراحل تثبيت الاستقرار والإعمار والتنمية. ويسلم مجلس الأمن بأهمية الدور الذي يمكن لهذه الهيئة أن تضطلع به في سد الفجوة الفاصلة بين صون السلام والأمن الدوليين وأعمال المساعدة الإنسانية والمساعدة من أجل التنمية الاقتصادية.

”ويقر مجلس الأمن بأن نجاح عملية بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراعات إنما يقوم على أساس أن حماية المدنيين وتوطيد سيادة القانون وإقامة العدل في المرحلة الانتقالية ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادةهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم وإعادة تأهيلهم، وإصلاح القطاع الأمني والإصلاح الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي عناصر يكمل بعضها بعضاً، وأن

تولي البلدان زمام الأمور بنفسها له دور هام ينبغي أن يدعمه المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية.

”ويؤكد مجلس الأمن أن إصلاح القطاع الأمني عنصر أساسي في أي عملية لتحقيق الاستقرار في ظروف ما بعد انتهاء الصراعات، ويؤكد أنه ذو صلة لا انفصام لها بأمور من جملتها توطيد سيادة القانون وإقامة العدل في المرحلة الانتقالية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحماية المدنيين، ويُقر بضرورة أن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بزيادة الإعدادات الملائمة، بما في ذلك حشد الموارد الضرورية للتخطيط، واتباع نهج أكثر اتساقاً أثناء معالجة تلك المسائل.

ويُقر مجلس الأمن بالحاجة إلى إيلاء قطاع الأمن اهتماماً كافياً في المستقبل استناداً إلى أفضل الممارسات التي تم تطويرها في هذا المجال. ويؤكد مجلس الأمن أيضاً الحاجة إلى النظر الجاد في توطيد سيادة القانون وإقامة العدل في المرحلة الانتقالية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني والصلات التي تربط ما بينها وفي توافر الموارد الكافية، عند إقراره الولايات اللازمة لعمليات الأمم المتحدة“.